تخريجات النحاة الفلسفية لما خالف أقيستهم من الشواهد الشعرية

أ.م. أيمن مصطفى طه سلطان

كلية التربية/ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا/ السودان

The Results of Philosophical Grammarians, when they Violated their Grammar Of the Poetic Examples

Asst. Prof. Ayman Mostafa Taha Sultan

Faculty of Education\ University of Sudan for Science and Technology\ Sudan

mcbe_babylon@yahoo.com

Abstract

This study dealt with the results of philosophical grammarians, when they violated their grammar.

The study is important to know how it's used in context and its linguistics' used, and how the grammarians went back to take the citations that violated their measurement, which put their painted origins. They met these citations with languages' play and denied some of them, despite the recognition of their fluency, which led them for far outcomes which look differently from surface structure, and it is away from the meaning which is said, all this because it did not fall under their origins that they put, which made grammar subjected to philosophy and logic. This descriptive, analytical study has come up with the followings:

1- The grammarians responded with a lot of citations' even though they acknowledged their fluency which led them look differently, and it wasn't meant what's said.
2- The grammarians fell in confusion when they considered language are different dialects when they get their painted rules and it led them to play with the language and making the texts wrong.

Key words: Graduation, Logic, Carting.

الملخص

تناولت هذه الدراسة تخريجات النحاة الفلسفية، لما خالف أقيستهم النحوية، وترجع أهمية الدراسة لمعرفة التخريج لغة واصطلاحاً، وكيف لجأ النحاة لتخريج الشواهد التي خالفت أقيستهم التي وضعوها لأصولهم المرسومة. فقابلوا هذه الشواهد بالتخريج، بل أنكروا بعضها، رغم اعترافهم بفصاحة قائليها، مما حدا بهم إلى تخريجات بعيدة يخالفها الظاهر، وبعيدة عن المعنى الذي قصده القائل؛ كل هذا لأنها لم تندرج تحت أصولهم التي وضعوها، الأمر الذي جعل النحو يخضع للفلسفة والمنطق.

وقد توصلت هذه الدراسة الوصفية التحليلية إلى نتائج منها:

1-رد النحويون كثيراً من الشواهد، رغم اعترافهم بفصاحة قائليها، مما حدا بهم إلى تخريجات يخالفها الظاهر، ولم يقصد معناها القائل.

2-وقع النحويون في الاضطراب عندما اعتبروا اللغة لهجات مختلفة، وعندما اصطدمت بعضها بقواعدهم المرسومة لجأوا للتخريج والتمحُّل وتغليط النصوص.

الكلمات المفتاحية: التخريج، المنطق، النقل.

المقدِّمة:

عِلمُ النَّحوِ هو أعْلى مراتبِ العلومِ، وهو شَرْطٌ في رتبَةِ الاجْتِهادِ كَمَا قَالَ سَلَفُنا، وهو المقياسُ لمعرفةِ صحيحِ الكلامِ مِنْ سَقِيمِهِ، فَمَنْ تَبَحَّرَ فِيهِ اهْتَدَى لِكُلِّ العُلومِ، ورَحِمَ اللهُ ابْنَ مالك إذْ يَقُولُ:

وَبَعْدُ؛ فالنَّحْوُ صَلَاحُ الألْسِنَهْ والنَّفْسُ إنْ تَعدمْ سَنَاهُ في سنَهْ

بِهِ انكشافُ حجبِ المَعَاني وجلوةُ الفهومِ ذا إذعـانِ

يُعتبر الشاهد النَّحْوي مَصْدراً مُهِمَّاً في تقعيد النَّحْو العربي، وركيزة أساسيَّة في تقريب القاعدةِ النَّحْويَّة، بجانب أنَّه يسهم في ترسيخها، كما أنَّه يزوِّد الزخيرة بالتراكيب والمعاني، والسياقات الأخرى. فالشَّاهد الشِّعْري هو الذي يقرِّر صحة القاعدة النحويَّة ويدعمها، كما أنَّه يرجِّحُ رأياً على آخر في حالة وجود الخلاف المذهبي، ويُسْتَدَلُّ به البعض لتجويز ما جاء مخالفاً لسنن القياس.ويبدو لنا أنَّ النحويين لم يكملوا استقراءاتهم قبل وضْع هذه الأصول التي رسموها ممَّا جعل الكثيرين منهم يلجأ لاصطناع التَّخْريج لكل شاهدٍ خالف هذه الأقيسة فتكلَّفوا كثيراً وذهبوا بعيداً في تخريج هذه الشَّواهد حتى تساير هذه النصوص قاعدتهم الموضوعة، على الرغم من اعترافهم بفصاحة قائليها، كل هذا لأنَّها لم تأتِ متَّسقة مع أصولهم التى وضعوها، الأمر الذي جعل النحو يخضع للفلسفة والمنطق، وهذا لا يتناسب مع الدرس النَّحوي، وهذا يعني إغلاق الباب أمام لغات ولهجات فصيحة،تمثَّلت في قراءة القرآن الكريم.

التخريج لغة:

وردت كلمةُ التخريجِ في معاجِم اللغةِ مُشْتَقَّةً من الجذر (خ رج)، قال ابن منظور:"خَرَّجَ الغُلامُ لَوْحَه تخرِيجاً إذا كَتَبَهُ فَتَرَكَ فيه مواضِعَ لَمْ يَكْتُبْها،والكتابُ إذا كُتِبَ فَتُرِكَ منه مواضِعُ لمْ تُكْتَبْ، فَهُوَ مُخَرَّج، وخضرَّجَ فلانٌ عمَلَهُ إذا جَعَلَهُ ضُرُوباً يُخَالِفُ بعْضُهُ بعضاً.(ابن منظور،لسان العرب، مادة خرج).

وذكر صاحب العين عن دلالة الكلمة "أرضٌ مُخَرَّجة، وتخرِيجُها: أنْ يكونَ نبتُها في مكان دون مكان، فترى بياضَ الأرض في خضرة النَّبات.(الفراهيدي، العين، خرج).

وأوردت معاجم أخرى أنَّ العام يُوصَف بالتخريج، إذا كان فيه خصْبٌ وجدب، ومن هنا يمكنُ القول أنَّ دلالة لفظة التخريج تعني اجتماع نقيضين في شيئ واحد، كتخريج الغلام للوحه إذا كتب،وترك فيه مواضع أخرى،والأرض المخرَّجة هي ذات النبات في أحد أجزائها، وعامٌ ذو تخريج أي فيه خصب وجدب.

التخريج اصطلاحاً:

لم تُشِر معاجم الاصطلاحات، إلى تعريف كلمة التخريج بالمعنى الدقيق، ويبدو أنّ هذه هذه المفردة وهي التَّخريج تسرَّبت من أهل الحديث إلى النحويين' فعلماء الحديث يذكرون هذا المصطلح إشارة إلى إسناده فيقولون مثلاً كهذا حديث خرَّجه البخاري فيعني عندهم الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصليَّة التي أخرجته بسنده ثم بيان مرتبته عند الحاجة. وكثير من الاصطلاحات قد انتقلت من أهل الشريعة إلى النحو كالتأويل وغيره.ولكن وردت اللفظة في إشارات بعض العلماء والتي من خلالها يمكن إيجاد تعريف لهذا المصطلح،وذكر أبو حيان اللفظة في البحر المحيط،وهو يتحدث عن (ما) في قوله تعالى: (أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة) (الأعراف، 184)، قال أبو البقاء: في (ما) وجهان أحدهما أنَّها باقية وفي الكلام حذف تقديره أو لم يتفكروا في قولهم به جنة، والثاني أنها استفهام أي: أولم يتفكروا ما بصاحبهم، وعلى هذا يكون الكلام خرج عن زعمهم وهي تخريجات ضعيفة ينبغي أن ينزّه القرآن عنها.(أبو حيان).وأورد ابن هشام باباً أسماه:في أمور يتخرَّج عليها ما لا ينحصر من الصور.(ابن هشام،1972).وبعد هذا العرض يمكن القول أنَّ التخريج هو توجيه النصوص التي تخالف القاعدة النحوية، وصرف المعنى إلى ما يتماشى مع القاعدة المطردة، ولكن بالغ فيه الكثيرون عندما خرَّجوا نصوصاً صحيحة بدعوى الخطأ' أو صرفها لمعنى لم يقصده المتكلم حتى تتماشى مع قواعدهم التي وضعوها،وهذا ما سنراه في متن البحث.

الشاهد لغة:

قال ابن منظور:"الشَّاهدُ: اللسانُ من قولهم لفلانٍ شاهدٌ حَسَنأي عبارة جميلة،وشهودالناقة كآثار مَنْتَجِها مِن سَلىً أو دَم[1]

وجاء الشاهد بمعنى الدليل، والشهادة خبر قاطع، واستشهده أي سأله أن يشهد(الجوهري،).وطلب الشهادة ورد في قوله تعالى:(وأقوم للشهادة) (البقرة،282).

(1) انظر: لسان العرب – أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر بيروت، مادة (أول)

الشاهد اصطلاحاً:

هو الاحتجاج للرأي أو المذهب،أي أنْ يأتي النَّحْوي لما يقول بشاهد شعري أو نثري من القول المعتمد الموثَّق ليؤيِّده بها ويدعمه(اللبدي،ص119). فالشاهد هو من الأدلَّة النّصِّيَّة ياتي به النحاة لإثبات قاعدة نحوية معيَّنة، ولكن وضع أهلُ النَّحو معايير زمانيَّة ومكانيَّة لقبول هذه الشواهد، أمَّا الزمانيَّة فاعتمدوا على الشعر الجاهلي أصلاً من أصولهم وتجاوزوه إلى الشعر الإسلامي فكان لهم في شعر الفرزدق وجرير وأراجيز العجاج ورؤبة وأبي النجم مادة اعتمدوها في نحوهم، ولا نعدم أن نجدهم قد استشهدوا بشعر بشار بن برد(ضيف، ص21). لكن شعر بشار جاوز الحقبة التي وقفوا عندها في استشهادهم، يدل على ذلك ما جاء في (الاقتراح) للسيوطي فيما رواه ثعلب عن الأصمعي: إن إبراهيم بن هرمة آخر من يُحْتج به، ومن المعلوم أن ابن هرمة هذا ولد سنة تسعين للهجرة، وعمَّر طويلاً حتى تجاوز منتصف القرن الثاني.وأمَّا المكانيَّة فوهم سكان البادية الذين بعدوا عن التأثُّر بلغات أجنبية، والذين ينتمون في الغالب إلى قيس وتميم وأسد وهُذَيل وكنانة وطيّ(المخزومي،51). والقبائل المتقدمة كانت تسكن بأواسط بلاد العرب، وكانوا متوغلين في البداوة بعيدين عن الاتصال بالأقاليم والأرياف.

لعل أوَّل نص نقف عنده في هذه الدراسة هو قول الفرزدق في حضرة عبد الله بن أبي اسحق باعتباره أوَّل من بعج النحو،ومدَّ القياس، وشرح العلل،ا باعتبار أنَّ ما قاله الفرزدق يتجافى مع قاعدته المرسومة، وسُمِع عن الشاعر قوله" صنعته ليشقى به النَّحاة"،ومع ذلك جاء النحاة بتخريجات تبرِّر استخدام الشاعر للتركيب الموجود في النَّص الشعري، وهو قوله:

وعَضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوانَ لَمْ يَدَعْ مِنْ الْمَالِ إلاَّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ[1]

فرفع الشاعر (مجلف) على الاستئناف، فكأنَّه قال: أو مجلف كذلك[2].

وذكر المحقق محمد محي الدين تعليق ابن قتيبه على البيت بالقول: وقد تكلَّم العلماء في ذلك فأطالوا وقالوا وأكثروا وتعبوا في طلب الحيلة ولم يأتوا بشيء يرتضى. وذكر أربعة تخريجات لهذه الرواية:

التخريج الأول: أنَّ قوله (مجلف) خبر لمبتدأ محذوف.

التخريج الثاني: أنَّ (مجلف) فاعل بفعل محذوف دلّ عليه سابق الكلام، والتقدير: أو بقى مجلف.

التخريج الثالث: أنَّ قوله (مجلف) معطوف على قوله (عض زمان) في أول البيت وهو مصدر ميمي بمعنى التجليف، وتقدير الكلام: وعض زمان وتجليفه لم يدع من المال إلاَّ مسحتاً، وهذا توجيه أبي على الفارسي.

التخريج الرابع: أن قوله (مسحتاً) اسم مفعول منصوب على أنه مفعول به لقوله لم يدع، وفيه ضمير مستتر نائب فاعل، وقوله (مجلف) معطوف على الضمير في (مسحت)، وهذا توجيه الكسائي[3].

ومن العلماء من ذهب بغير رواية البيت برفع (مسحت) و(مجلف) جميعاً، ويكون التقدير " لم يدع إلاَّ أنْ يكون مسحت أومجلف.

يرى الأخفش في باب الابتداء بالوصف أنَّ الوصف يعمل وإنْ لم يعتمد على نفي أو استفهام وحجته من الشعر قوله:

فَخَيْرٌ نَحْنَ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إذَا الدَّاعِى المُثَوِّبُ قَالَ: يَا لَا[4]

فخير: مبتدأ، ونحن فاعل، ولم يسبق (خير) نفى ولا استفهام.

وكذلك قول الآخر:

خَبِيْرٌ بَنُولِهْبٍ فَلاتكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهبِيٍّ إذا الطَّيْرُ مَرَّتِ[1]

(1) انظر ديوان الفرزدق – شرحه إيليا الحاوي، الشركة العالمية للكتاب، ج2، ص13، والمسحت هو المستأصل الذي فنى كله ولم يبق منه شيء، والمجلف: الذي ذهب أكثره وبقى منه شيء يسير.

(2) انظر الخصائص – ابن جنى، ج1، ص99.

(3) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف – كمال الدين أبو البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1407هـ - 1987م، ج1، ص188.

(4) قائله زهير بن مسعود الضبي.

فخبير: مبتدأ، وبنو لهب: فاعل سد مسد الخبر، فالوصف هنا مبتدأ ولم يعتمد على شيء قبله من النفي أو الاستفهام.قال محمد محي الدين عن جماعة من النُّحاة منهم أبو على وابن خروف أنَّه لا شاهد في هذا البيت؛ لأنَّ قوله (خبير) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: نحن خيروقال: انظر: كيف يُلْجأ إلى تقدير شيء وفي الكلام ما يُغْنى عنه[2].أمَّا الشاهد الثاني في قوله (خبير بنو لهب) فيرى البصريون فيه ما عدا الأخفش أنَّ قوله "خبير" خبر مقدم، وقوله (بنو) مبتدأ مؤخَّر.واعترض أنصار الأخفش بأنَّ قوله (بنو لهب) جمع، و(خبير) مفرد، فلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع[3]. وعلَّق صاحب التسهيل على القول السَّالف بأنَّ (خير)، لا يكون خبراً مقدَّماً، و(نحن) مبتدأ؛ لأنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل ومَنْ، وهما كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ، كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه، وإذا جُعل (نحن) مرتفعاً على الفاعلية لم يلزم ذلك؛ لأنَّ فاعل الشيء كجزء منه[4].أمَّا الأخفش فهو يريد أنَّ المبتدأ أو الخبر لا بدَّ أنْ يكونا متطابقين في الإفراد والتثنية والجمع، وهنا لا تطابق على تقدير البصريين في (بنو لهب خبير).

ويعلِّل ابن هشام بأنَّ (خبير) في البيت على زِنَة فعيل، وربما استعملت للمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد، وأُخْبر عن كل واحدٍ منهم، وقد ورد ذلك صريحاً في قوله تعالى: (والملائكة بعد ذلك ظهير)[5]

ومنه قول الشاعر: هُنَّ صديقٌ للذي لم يشب

فأخبر بالمفرد عن الجمع في الآية الكريمة، وفي قول الشاعر كذلك.وبعد هذا العرض يمكن القول أنَّ الشواهد تؤيِّد حجة من قال بعمل الوصف دون الاعتماد قال ابن مالك: إنَّ سيبويه يجيز ذلك على ضعف،ودعم الحجة في ألفيته بقوله:

وقِس كاسْتِفْهام النَّفْيُ وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائَزٌ أولو الرَّشدْ

ومن الشواهد التي خرَّجها النُّحاة ماجاء فيه العطف على اسم(إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر وهي حجَّة للكسائي،نحو قولك: إنَّ زيداً وعمرو قائمان، وإنَّك وبَكْرٌ منطلقان. وذهب أبو زكريا الفراء إلى أنَّه لا يجوز ذلك إلاَّ فيما يظهر فيه عمل (إنَّ). وذهب المانعون إلى أنَّه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كلِّ حال[6]. ويستدلُّ المجوِّزون لمذهبهم بالنقل والقياس، فأمَّا النقل فقد ذكروا شواهد من القرآن الكريم ومن الشعر. قال تعالى: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) [7]. فقالوا: وجه الدليل أنَّه عطف (الصابئون) على موضع (الذين آمنوا) قبل مجئ الخبر، وهو (من آمن بالله واليوم الآخر)، وأورد الصبان حجة أخرى للمجوِّزين في قوله تعالى: (إن الله وملائكته) [8] برفع ملائكته في قراءة بعضهم، ومن الشعر قوله:

مَن يَكُ أَمسى بِالمَدينَةِ رَحلُهُ فَإِنّي وَقَيّارٌ بِها لَغَريبُ[9]

فاالشاهد عطف (قيار) على محل اسم إنَّ[10]. وقال بشر بن أبي خازم:

وَإِلّا فَاِعلَموا أَنّا وَأَنتُم بُغاةٌ ما بَقِينَا في شِقاقِ

قال محمد محي الدين عن البيت: والاستشهاد بالبيت في قوله (أَنّا وَأَنتُم بُغاةٌ) حيث وقع الضمير المنفصل الذي يكون في محل الرفع بعد اسم (إنَّ) وقبل ذكر خبرها، وقد تمسَّك بظاهر هذا الفراء وشيخه الكسائي، فقالا: يجوز أنْ يُعْطف على اسم إنَّ قبل أن يُذكر الخبر، فتقول: إنَّني ومحمدٌ على وفاق[11].

---

(1) قائله مجهول، وقد نسبه العلماء لرجل من طي، انظر: معجم الشواهد النحوية، حنا جميل حداد، دار العلوم – الرياض، ط1 1404هـ - 1984م شاهد رقم 433.
(2) شرح ابن عقيل، ج1، ص198.
(3) انظر: المصدر نفسه، 198/1.
(4) انظر: التسهيل، ج1، ص474.
(5) سورة التحريم، الآية (4).
(6) انظر: الإنصاف، ج1، ص 185 – 186.
(7) سورة المائدة، الآية (69).
(8) سورة الأحزاب، الآية (56). وهذه قراءة ابن عباس، وأبو عمرو، وعبد الوارث – انظر: الكشاف، ج3، ص 272.
(9) قائله: ضابئ بن الحارث – انظر: معجم الشواهد، ج1، ص 322. وقيَّار: اسم رجل، وزعم الخليل أنه اسم فرس والمعنى يكون: إنه ومركوبه غريبان في المدينة مقيمان بها، وقاله وهو محبوس في المدينة في زمن عثمان رضي الله عنه، وبقي في الحبس حتى مات.
(10) انظر: حاشية الصبان، ج1، ص 447.
(11) انظر: الانتصاف من الإنصاف، ج1، ص 190.

وغلَّط سيبويه نظير ذلك قائلاً: "اعلم أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، و أنَّك وزيدٌ ذاهبان، وذاك أنَّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنَّه قال: هُمْ[1]. وخرَّج المانعون ما جاء من النَّقل وقالوا مثل هذه الشواهد لا حجة لهم فيها، قال ابن هشام وأجيب عن الآية بأمرين:

أحدهما: أنَّ خبر (إنَّ) محذوف، أي: مأجورون، أو آمنون، أو فرحون، والصابئون: مبتدأ، وما بعده أي (من آمن) الخبر.

الثاني: أن الخبر المذكور وهو لـ (إنَّ)، وخبر (الصابئون) محذوف والخبر المذكور هو قوله (من آمن) ويجعلون الصابئين مبتدأ[2].

وذكر ابن الأنباري أنَّ الجواب عن الآية على التقديم والتأخير، والتقدير: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا يحزنون والصابئون والنصارى كذلك كما قال الفرزدق:

غَداةَ أَحَلَّتْ لابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ عَبيطاتِ السَدائِفِ وَالخَمْرُ

فرفع (الخمر) على الاستئناف، فكأنه قال: والخمر كذلك[3].

وذكر العكبري تخريجاً آخر للآية: أنَّ (الصابئون) معطوف على الضمير في آمنوا وهادوا والجيد أنْ يكون عطفاً على الضمير في (آمنوا) ويكون الذين هادوا قائماً مقام التوكيد. والتقدير: إنَّ الذين آمنوا هم والصابئون، والذين هادوا هم الصابئون وسد العطف مسد التوكيد[4].وأمَّا قوله تعالى: (إن الله وملائكته) برفع (ملائكته)، فجملة (يصلون) خبراً عن (ملائكته)، لوجود واو الجماعة، ويكون خبر إنَّ محذوفاً معلوماً من سياق الكلام، إذ يكفي والله أعلم العلم بصلاة الملائكة على النبي صلى الله عليه وسلم، بأنَّ الله يرضى عن نبيِّه ويصلي عليه؛ لأنَّ الملائكة لا تفعل إلاَّ ما يؤمرون به، ويرضى به ربهم[5].

وأمَّا ما اسْتُشْهِد به من الشعر فقد خُرِّج على التقديم والتأخير أو حذف الخبر فقوله: فإني وقيار بها لغريب، لا يصلح كون (غريب) خبراً لـ(قيار)، لاقترانه بلام الابتداء، ولا يصح أن يكون خبراً للاثنين معاً؛ لأنَّه مفرد دلَّ عليه المذكور والتقدير: فإنَّي بها لغريب وقيار غريب. أو قيارٌ كذلك كقوله:

خَلِيليَّ هَلْ طِبٌّ فإنِّي وأَنْتُما وإنْ لَمْ تَبُوحا بالهَوى دَنِفَانِ[6].

والتقدير: فإني دنف، وأنتما دنفان[7]. وأمَّا الحكاية عن بعض العرب: إنَّك وزيد ذاهبان، فقد غلَّطه سيبويه وهو كقول زهير:

بَدا لِيَ أَنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضى وَلا سابِقٍ شَيئاً إذا كانَ جائِيَا[8]

فقال(سابقٍ)على والوجه هو النصب، وقال الأحوص الرِّياحي:

مشَائيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إلاَّ ببَيْنٍ غُرَابُهَا[9].

فقال (ناعب) الجر، والوجه هو النصب، فجعلوا الكلام على شئ يقع كثيراً[10].

ولعل ما استشهد به سيبويه لدفع حجة المجوِّزين أن زهيراً جاء بكلمة (سابق) مجرورة على كونها معطوفة على (مدرك) الذي هو خبر ليس، فالشاعر توهم أنَّه أدخل الباء على خبر ليس لكونه ممَّا يجري على لسانه كثيراً، فجرَّ المعطوف على التوهم، وكذلك قوله (ناعب). وهذا كله توهم فكأنه نظير قولهم: إنك وزيدٌ قائمان.

(1) انظر: الكتاب، ج2، ص 155.
(2) انظر: مغني اللبيب، ج5، ص 471.
(3) انظر: الإنصاف، ج1، ص 187.
(4) انظر: التبيين، ص 279.
(5) انظر: مسائل الخلاف في ضوء النظر البلاغي، مرجع سابق، ص 110.
(6) قائله: مجهول عند الاشموني، ومعجم الشواهد، ج8، ص 178، والدنف: المريض الدائم المرض، ولم تبوحا: لم تظهرا الهوى.
(7) انظر: حاشية الصبان، ج1، ص 447.
(8) من شواهد سيبويه، ونسبه ثلاث مرات لزهير، ونسبه مره إلى صرمه الأنصاري 306/1.
(9) من شواهد سيبويه وهو للأحوص، ونسبه مره إلى الفرزدق وغير موجود في ديوانه، والمشائيم: جمع مشئوم، وناعب: اسم فاعل من النعب وهو صوت الغراب، وهم يتشاءمون به ويجعلونه نذيراً بالفرقة وتصدُّع الشمل. والشاعر يهجو بني يربوع وينسبهم إلى الشؤم وقلة الصلاح والخير، وأنهم لا يصلحون أمر العشيرة إذا ما فسد ما بينهم فغرابهم لا ينعب إلاَّ بالبين والفرقة. انظر: الكتاب، ج1، ص165.
(10) المصدر نفسه، ج1، ص 165.

وخلاصة القول في هذه الخلاف لا نستطيع أن نحكم بعدم فصاحة ما جاء به المجوِّزون من شواهد، ونفهم من كلامهم أنَّ المتكلم عندما يعطف قبل الاستكمال عندها يَعِنُّ له شئ مهم فمثلاً قول الشاعر:

مَن يَكُ أَمسى بِالمَدينَةِ رَحلُهُ فَإِنّي وَقَيّارٌ بِها لَغَريبُ

أراد أن يخبر بأنَّه غريب، لكن قبل أنْ يُتمَّ إخباره عن هذا عنَّ له شئٌ مهم، وهو أنَّه لا ينفرد بهذه الغربة، فإنَّ معه فرسه الذي يستطيع به يفكُّ إساره منها.

ومن الشواهد المسموعة ما يُجَوِّز تقديم الفاعل على عامله نحو قولك: الزيدان قاما. ويقوم احتجاج المجوِّزين على ما سُمع من شواهد ورد فيها تقديم الفاعل على عامله فمن ذلك قول امرئ القيس:

فَظَلَّ لَنَا يَوْمٌ لَذيذٌ بنْعمةٍ فَقِلْ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغيِّبِ[1]

فالتقدير عندهم: فقل في مقيل متغيب نحسه، فيكون على تقديرهم أن (نحسه) فاعل[2]. وقالت الزَّبَّاء:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيْدَا[3]

فالشاهد في البيت: مشيها وئيدا حيث استدلت به الكوفية على جواز تقديم الفاعل، وأن (مشيها) فاعل ارتفع بقوله (وئيدا) الواقع حالاً وهو اسم فاعل[4]. وخرَّج المانعون هذين البيتين على النحو التالي، فقول امرئ القيس خرجوه تخريجين:

الأوَّل: (نحسه) فاعل لـ(مقيل)، و(مقيل) مصدر وُضع موضع اسم الفاعل فكأنَّه قال: قائل نحسه، ويكون معناه ومعنى متغيب واحد.

الثاني: (نحسه) مبتدأ، و(متغيب) خبره وأصله متغيب بياء المبالغة.

وخرجوا قول الزبَّاء بأنَّ (مشيها) مبتدأ محذوف الخبر واكتفى بالحال، وهذا نظير قولهم: حكمك مسمطاً، أو يكون التقدير: مشيهاً يكون وئيداً، أو يوجد وئيداً، وقيل ضرورة[5].واستدلوا على أنَّه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين:

أحدهما: أنَّ الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعا، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله.

ثانيهما: أنَّ تقديم الفاعل يوقع اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنَّك إذا قلت: زيدٌ قام – وكان تقديم الفاعل جائزاً لم يدرِ السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد على أنه فاعل وقام حينئذٍ خالٍ من الضمير[6]. ويظهر لنا أنَّ هناك فرقاً بين الحالتين، فجملة الفاعل وفاعله تدلُّ على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدلُّ على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادّعاء أنه ممَّا لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معانٍ للتراكيب غير المعاني الأولية التي تدلُّ عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوهما[7].

وتعرَّض سيبويه لهذه المسألة ووصف قول المجوِّزين بأنه وضع للكلام في غير موضعه قائلاً: "هذا مذهب ما يحتمل الشعر، ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنَّه مستقيم ليس فيه نقص فمن ذلك قوله:

---

10) انظر: ديوان امرئ القيس، تحقيق حسن السندوبي، دار إحياء العلوم – بيروت، ط2 1416هـ - 1996م، ص71.

(2) انظر: شرح التسهيل، ج2، ص 108.

(3) البيت من جملة أبيات قالتها لمَّا رأتِ الجمال التي جاء بها قصير بن سعد صاحب جذيمة، وقد احتال عليها، ووضع الرجال في توابيت، وحملها على الجمال، فلما رأتها تسير متثاقلة أنكرت ذلك، والزبَّاء هي بنت عمرو بن عامر، وهو ماء السماء، وكان خرج من اليمن، وقتله جذيمة الأبرش، فهربت إلى الروم، ورجعت للأخذ بثأر أبيها- انظر: مغني اللبيب، ج6، هامش ص 227.

(4) انظر: حاشية الصبان، وشرح الشواهد للعيني، ج2، ص 65.

(5) انظر: شرح التسهيل، ج2، ص 108.

(6) انظر: منحة الجليل، ج1، ص 465.

(7) المرجع نفسه، ج1، ص 466.

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وقَلَّما وِصَالٌ عَلى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ[1]

وإنَّما الكلام: وقلَّ ما يدومُ وِصالٌ[2]. وخرَّج النحويون البيت تخريجات ترجِّح مذهب المانعين، قال الأعلم: أراد: وقلَّما يدوم وصالٌ، فقدَّم وأخَّر مضطراً لإقامة الوزن، والوصال على هذا التقدير فاعل مقدَّم، والفاعل لا يتقدَّم في الكلام إلاَّ أن يبتدأ به، وهو من وضع الشئ في غير موضعه. وذهب السراج إلى أنَّ (وصالا) لا يجوز أنْ يرتفع بـ(يدوم)، ولكنَّه على إضمار يكون، والتقدير: قلَّما يكون وصالٌ يدوم، وتعقبه البغدادي بأنه ليس من مواضع حذف كان. وذهب المبِّرد إلى أنَّ (ما) زائدة والاسم بعدها مرتفع بـ (قلَّ) أي: قلَّ وصالٌ[3].

ومن الشواهد التي يظهر فيها فلسفة التخريج ما تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، نحو قولك: إلَّا طَعَامَكَ ما أكلَ زيْدٌ. نصَّ عليه الكسائي، وإليه ذهب أبو إسحق الزجاج في بعض المواضع.[4] وما يؤيِّد ذلك قول أبي زبيد:

خَلَا أنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا حَسَينَ بِهِ فَهُنَّ إلِيْهِ شُوسُ[5]

وممَّا ذكروه كذلك قول العجاج:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِها طُورِيٌّ وَلا خَلا الجِنِّ بِها إنْسيُّ[6]

ومحل الاستشهاد قوله: (ولا خلا الجن بها إنسي) حيث قدَّم الاستثناء على جملة الكلام، وأصل العبارة: ولا بها إنسي خلا الجن.[7] وأورد العكبري حجة أخرى للمانعين من وجهين:

أحدهما: أنَّ حرف الاستثناء أُتي به وصلة للفعل وتقوية له، فلا يجوز تقديمه على ما يوصله كواو (مع) فإنك لو قلت: وزيداً قمتُ لم يجز.

الوجه الثاني: أنَّ المستثنى يكون بدلاً من المستثنى منه والبدل لا يتقدّم على المبدل منه كذلك هاهنا.[8] وخرَّجوا ما جاء في الشعر، إذ يرون أنَّ البيت الأوّل يُفهم معناه من سياق البيت الذي قبله وهو:

إلَى أنْ عرَّسُوا وأغَبَّ مِنْهُمْ قَرِيباً مَا يُحَسُّ حَسِيسُ

خَلا أنَّ العِتاقَ مِنَ المَطَايا حَسَينَ بِهِ فَهُنَّ إلِيْهِ شُوسُ[9]

ومعنى كلامهم أنّ المستثنى منه قد تقدّم قبل (خلا) ويكون التقدير: ما يحس له حسيس خلا أصوات الخيل. ويرى أحد المحدثين أنَّ التخريج الأقوى أنْ يكون (خلا) هنا استدراكاً لا استثناء، ومعناه: لكن العتاق سمعت حسيسه؛ لأنَّها مرهفة السمع. وهذا أقوى من التأويل الأوّل؛ لأنَّه ضعيف في المعنى؛ لأنَّ أصوات الخيل ليست من صوت الأسد فتستثنى منه.[10]

(1) قائله: عمر بن أبي ربيعة، وجعله الشنتمري للمرار الفقعسي، انظر: معجم الشواهد، ج7، ص 209.
(2) انظر: الكتاب، ج1، ص 30.
(1) انظر: مغني اللبيب، ج4، هامش ص 69.
(4) انظر: الإنصاف، ج1، ص273.
(5) البيت لأبي زبيد الطائي، وقد أنشده ابن منظور في (حسس) و(حسى) ونسبه في المرتين إليه غير أنه رواه في المرة الثانية (سوى أن العتاق)، والعتاق: جمع عتيقة وهو الأصيل، والمطايا: جمع مطية وهي الدابة، وحسين: بكسر السين وفتحها: أصله حسسن به، فأبدل من ثاني المثلين ياء، وهي إذا فطن وشعر به، وشوس: من الشوش بفتح الشين والواو، وهو النظر بمؤخرة العين، انظر: الانتصاف من الإنصاف، ج1، ص273.
(6) من الرجز أنشدهما ابن منظور في (طور)، والعرب تقول: ما بالدار طوري، وما بالدار طوراني، وما بالدار دوري، وما بالدار ديار، تريد ما بالدار أحد، وقالوا أيضاً: رجلاً طوري، يريدون رجلاً غريباً، انظر: المصدر السابق، ج1، ص274.
(7) انظر: التبيين، ص350-351.
(8) انظر: التبيين، ص349.
(9) انظر: المصدر نفسه، ص351.
(10) انظر: الخلاف النحوي في المنصوبات، ص221.

أمَّا البيت الثاني فرُدّ بأنّه ضرورة، وأنّه لم يقدمه على الكلام بجملته؛ لأنه تقدم على الاستثناء (لا) النافية، والتقدير: ولا إنسي خلا الجن.[1]

وعلى التقدير المتقدِّم يكون قد حذف إنسياً، وأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير لما أضمره، وقيل تقديره: ولا بها إنسي خلا الجن، على تقدير (بها) بعد (لا) وهذا عندهم من باب الضرورة؛ لأنه لم يسمع في السعة مثله. وتعليل ما سبق أنَّ المنع راجع إلى أنَّ الفعل هو أحد ركني الجملة وهو يدلّ على الحدث فلا يجوز أنْ يتقدم عليه المستثنى الدال على المخرج قبل معرفة الحدث المرتبط به هذا الإخراج. أمَّا البلاغيون فيرون أنَّ تقديم المستثنى وإنْ كان جائزاً، ولكن مثل هذه التراكيب فيها نوع من التعقيد اللفظي.[2]

وفي شواهد أخرى يظهر فيها التمحُّل لتخريجها وهي تجوِّز تقديم معمول اسم الفعل عليه،ولعلّ ما يُقوِّي هذه الشواهد أنَّ القرآن الكريم ورد بها، فمن ذلك الآية: چ پ پ پچ [3]. والتقدير فيه: عليكم كتاب الله، أي الْزَمُوا كتابَ الله، فنصب كتاب الله بـ(عليكم)، وقال الراجز:

يا أيُّها المائحُ دَلْوِي دُ إنِّي رأيْتُ النَّاسَ يَحْمَدونَكا[4]

يُثْنُونَ خَيْراً وَيُمجِّدُونكا

والتقدير فيه: دونك دلوي؛ فـ(دْلوي) في موضع نصب بـ(دونك). وأمَّا القياس فقالوا: أجمعنا على أنَّ هذه الألفاظ قائمة مقام الفعل، فيصح أنْ تعمل مع تقدُّم معمولها عليها إلحاقاً للفرع بأصله. فكما يصحُّ أنْ تقول: زيداً الزم، وبكراً خُذْ، وعمراً تناوَل، يَصحُّ أنْ تقول: زيْداً عليْكَ، وبكراً دونَكَ، وعمراً عندك.

أمَّا المانعون فيعللون المنع بأنَّ إعمالها في حالة تقدُّم معمولها يؤدِّي إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأنَّ الفروع تنحطُّ عن درجات الأصول، لأنَّها ضعيفة التصرف[5]. كما أنَّهم ردَّوا هذه الأدلَّة من القرآن والشعر ذاهبين إلى أنَّ (كتاب الله) ليس منصوباً بـ(عليكم) وإنما هو منصوب لأنَّه مصدر، والعامل فيه مقدَّر، والتقدير: كتب كتاباً اللهُ عليكم، وإنما قُدِّر هذا التقدير بدلالة ما تقدَّم عليه وهو قوله تعالى: (كتاب الله عليكم) [6]، وعليكم يتعلق بذلك الفعل[7]. وعلى هذا التقدير يكون التحريم مستلزماً للكتابة، وفيه دلالة واضحة على أنَّ ذلك مكتوب عليهم، ويسند قولهم ما جاء في البحر المحيط من قراءة أبي حيوه (كتبَ اللهُ عليكم)[8].أمَّا البيت فخُرِّج على أنّ (دلوي) مبتدأ، و(دونك) ظرف وهو الخبر. أو يكون منصوباً بفعل تقديره: خذ دلوي، أو بدونك محذوفاً دلَّ عليه[9]. ولعلَّ ما ذهب بهم إلى هذا المنع أنهم يرون أن أسماء الأفعال غير متصرفة، وأنها أُعملت بالمعنى فهي حروف وظروف، ولكنها عملت عمل الفعل توسعاً، فهي كالمصدر فإنَّه لا يتقدم معموله عليه، مع أنَّ حروف الفعل فيه موجود فمنْع التقديم هنا أولى على رأيهم. قال سيبويه: "واعلم أنَّه يقبح: زيداً عَلَيْك، وزيداً حَذَرَك، تريد به الأمر، كما أردت في الفعل حين قلت: ليضرب زيداً؛ لأنّ (عليه) ليس من أمثلة الفعل، فَقَبُحَ أنْ يجري ما ليس من الأمثلة مجراها إلَّا أنْ تقول: زيداً، فتنصب بإضمار الفعل ثم تذكر (عليك) بعد ذلك، فليس يقوى قوة الفعل؛ لأنَّه ليس بفعل ولا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى يَفْعُلُ"[10].

(1) انظر: الإنصاف، ج1، ص277.
(2) انظر: حاشية الدسوقي على المختصر، ج1، ص107. نقلاً عن مسائل الخلاف، ص51.
(3) سورة النساء، الآية (24).
(4) ذكر البغدادي أنَّ البيت لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، ونُسب لجارية من بني مازن، وزعم الشجري أنه لرؤبة، والمائح: الذي ينزل البئر فيملأ الدَّلْوَ، ودونكا: معناه خُذ، انظر: مغنى اللبيب، ج6، ص343.
(5) انظر: الإنصاف، ج1، ص228-229.
(6) سورة النساء، الآية (23).
(7) انظر: التبيين، ص311.
(8) انظر: البحث المحيط، ج3، ص214.
(9) انظر: مغنى اللبيب، ج6، ص381.
(10) انظر: الكتاب، ج1، ص252.

وبعد هذا العرض يظهر لنا أنّ سبب الخلاف هو معنى هذه الألفاظ، فالمانعون على أنّها أسماء حقيقية، والمجوِّزون على أنَّها أفعال استعملت استعمال الأسماء بل هي أفعال حقيقية، وعليه فالمرتضى ما ذهب إليه المجوِّزون، وأنّ ما ذهب إليه من منعوا ذلك فيه تشدّد لا داعي له وهم يلجأون إلى التَّخريج والتأويل في آي القرآن، أو الحكم بشذوذ ما قاله العرب، فكيف يُحْكم بشذوذ ما تُقْبل فصاحته، بل الرَّاجح أنْ نقبله ما دام الشاهد ليس فيه تعقيد يؤدِّي إلى غموض المعنى، أو تنافر في التراكيب. فهم يقدِّرون أنّ (دلوى) في بيت الشاعر مبتدأ، وخبره الجملة من اسم الفعل وفاعله، وهذا فيه إخبار بالجملة الإنشائية، وهذا ما لا يجيزونه أنفسهم،أمّا تقدير الفعل فهو ضرب من الظنون والاحتمال، ويبدو لنا أنَّ الشاعر عندما قدّم (دلوى) أراد أنْ يظهر أهمية المقدّم، وذلك حثّاً على ملئه، وكذلك الآية الكريمة لما فيها من اهتمام بالمفعول به، والله تعالى أعلم.

وفي مسألة أخرى نجد شواهد تجوِّز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً،

وقد جاء في الشعر ما يؤيِّد ذلك، كقوله:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بالفِرَاقِ حَبِيبَها وَمَا كانَ نَفْساً بِالفِراقِ تَطِيبُ؟[1]

وجه الدليل أنه نصب (نفساً) وقدَّمه على العامل فيه وهو (تطيب)؛ لأن التقدير فيه: وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفساً.

وممَّا جاء فيه التقديم كذلك قول ربيعة بن مقرم الضبي:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيْدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ كَمِشٍ إذا عِطْفَاهُ ماءً تَحَلَّبا[2]

فالشاهد في البيت قوله (ماءً) فإنه تمييز مقدَّم على عامله (تحلّبا)[3]

وأورد الصبان شواهد أخرى على تقديم التمييز على عامله كقوله:

أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى وداعِي المَنُونِ يُنادِي جِهارَا[4]

حيث قدم التمييز وهو قوله (نفساً) على عامله وهو (تطيب).

ومثله:

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ في إبْعادِيَ الأمَلَا وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلا[5]

فالشاهد قوله (شيباً) فإنه تمييز تقدم على عامله (اشتعل).

وكقول الآخر:

إذَا المَرءُ عَيْناً قَرَّ بِالعَيْشِ مُثْرِياً وَلَمْ يُعْنَ بالإحْسَانِ كانَ مُذَمَّمَا[6]

فقدَّم (عيناً) وهو تمييز على العامل فيه وهو (قرَّ).

(1) اختلف الرواة في نسبة هذا البيت، فنسبه قوم إلى المخبل السعدي، وهو ربيعة بن مالك، ويروى لأعشى همدان، ونُسب لقيس ابن معاذ الملوح العامري، انظر: همع الهوامع، ج2، ص268.

(2) يروى في المفصليات (وَزَعْتُ بمثل السِّيد)، والسِّيد: الذئب، والنَّهْد: الضخم، ومقلَّص: يعني الطويل القوام، وصرَّح البغدادي أنه بالكسر، وبفتح اللام المشددة عن ابن مالك، وكميش: هو الجاد في عدوه، وتحلب: سال، انظر: مغنى اللبيب، ج5، ص415-416.

(3) المصدر نفسه، ج5، ص416.

(4) انظر: حاشية الصبان، ج2، ص299.

(5) قائله مجهول، وما أرعويت: من الرعوي فلان عن فعله القبيح إذا رجع عنه، انظر: معجم الشواهد، ج6، ص102.

(6) قائله مجهول، وقرت عينه تقر بالكسر والفتح: أي انقطع بكاؤها، انظر: حاشية الصبان، ج2، ص299-300.

أمَّا القياس عندهم فلأنّ العامل هنا متصرف إذا كان فعلاً متصرفاً فهو كالمفعول يجوز تقديمه على الفعل كقولك: زيداً ضرب عمرو، وباعتبار هذا قد جوَّزتم تقديم الحال على العامل المتصرف نحو: راكباً جاء زيدٌ[1].

أمَّا المانعون فحجَّتهم أنَّ التمييز بفعل متصرف يكون في الغالب فاعلاً في الأصل، وقد حُوِّل الإسناد إلى غيره قصداً إلى المبالغة، وأُعطي كذلك غير الفاعل في الأصل حكم الفاعل طرداً للباب على وتيرة واحدة. فأصل: تصبَّبَ زيدٌ عرقاً، تصبَّب عرق زيد، وأصل قوله تعالى: (واشتعل الرأس شيبا) [2]اشتعل شيب الرأس؛ لأجل ذلك يقبح تقديم التمييز على عامله[3].

ومعنى كلامهم أنّ التمييز هو الفاعل في المعنى، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم التمييز هنا. ودفعوا ما جاء في الشواهد بالتخريج إذ يروْن أن قوله: وما كان نفْساً بالفراق تطيبُ. لا حجَّة فيه؛ لأنّ الرواية الصحيحة عند الزجاج:

ومَا كَان نَفْسي بالفراق تطيبُ[4].

وعلى رواية الزجاج تكون (نفسي) اسم كان فحينئذٍ لا شاهد فيه. وأورد العكبري حجَّة يردّون الاستشهاد به قائلين: لئن سلَّمنا أنَّ الرواية كما ذكروا يكون تخريج البيت من وجهين:

أحدهما: أنَّ نصب (نفساً) على إضمار (أعْني).

الثاني: هو تمييز، ولكن هذا من ضرورة الشعر الشاذ عن القياس والاستعمال ومثل ذلك لا يجُعل أصلاً[5]. وعلى إضمار (أعني) تكون (نفساً) مفعول به كأنه قال: أعني نفساً.

أمَّا قول الشاعر: إذا عطفاه ماءً تحلَّبا

وقول الآخر: إذا المرءُ قرَّ عيناً

فمردودان؛ لأنَّ (عطفاه) و(المرء) مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز محذوف. والمذكور المقصود في البيتين هو قوله (تحلبا) في الأول و(قرّ) في الثاني.

أمَّا البيتان: وشيباً رأسي استعلا

وقول الآخر:أنفساً تطيب

فيرى ابن هشام أنهما من ضرورة الشعر[6]. وتعقب ابن هشام الدماميني بأنه لا يمكن جعلهما كالبيتين السابقين، أي: ممَّا يُجْعل فيه الناصب للتمييز محذوفاً يفسره المذكور[7].

قال ابن مالك مؤيِّداً رأي من جوَّز ذلك: إنّ ما احتج به المانعون مردود بوجوه:

أحدهما: أنَّه دفع روايات برأي لا دليل عليه، فلا يلتفت إليه.

الثاني: أن جعل التمييز كبعض الفضلات محصل لضرب من المبالغة ففيه تقويه لا توهين، فإذا حكم بعد ذلك بجواز التقديم ازدادت التقوية وتأكَّدت المبالغة فاندفع الإشكال.

الثالث: أنّ أصالة فاعلية التمييز المذكور كأصالة فاعلية الحال في نحو: جاء راكباً رجل، فإنّ أصله: جاء راكب، على الاستغناء بالصفة، وجاء رجلٌ راكبٌ على عدم الاستغناء بها، والصفة والموصوف شيء واحد في المعنى، فقُدِّم (راكب) ونصب بمقتضى الحالية ولم يمنع ذلك تقديمه على جاء مع أنه يزال عن إعرابه الأصلي وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف، وكما تُنوسي الأصل في الحال، كذلك تنوسي في التمييز[8].

(1) انظر: التبيين، ص399.
(2) سورة مريم، الآية (4).
(3) انظر: الخصائص، ج2، ص384.
(4) انظر: شرح المفصل، ج2، ص74.
(5) انظر: التبيين، ص340.
(6) انظر: مغنى اللبيب، ج5، ص417.
(7) المصدر نفسه، هامش ص417، نقلاً عن حاشية الشمني، 164/2.
(8) انظر: شرح التسهيل، ج2، ص390.

ويرد ابن مالك كذلك قول المانعين أنَّ التمييز في الغالب هو الفاعل في الأصل قائلاً: "إنَّه لو صحّ اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة لصح اعتبارها في فضلة جعلت عمدة، فكان يجوز للنائب عن الفاعل في التقديم على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة، والأمر بخلاف ذلك؛ لأنّ حكم النائب فيه حكم المنوب عنه، ولا يعتبر حاله التي انتقل عنها التمييز المذكور"[1].

وبعد هذا العرض لا نتردَّد في قبول ما ذهب إليه المجوِّزون من تقديم التمييز على عامله إنْ كان فعلاً متصرِّفاً؛ لأنّ التعليل بالمنع على أنّ التمييز هو فاعل في الأصل، إنما بخلاف ذلك في بعض الصور نحو قوله تعالى: (وفجرنا الأرض عيونا) [2]، ونحو: امتلأ الكوز ماء، وهذا يدل على ضعف علة المنع؛ لأنَّها قاصرة عن جميع الصور، وكما أنَّ الفاعلية لو كانت موجبة للتأخير لما جاز أنْ نقول: زيداً أذْهبْتُ، في قولنا: أذهبْتُ زيداً؛ لأنّ أصله: ذهب زيدٌ، ولا خلاف في جواز ذلك، وهذا دليل آخر على جواز التقديم، كما أنّ ردّهم لهذه الشواهد لم يكن موفَّقاً؛ لأنَّ تكلف وتحامل،بل يُلمح فيه التشدّد المذهبي؛ لأن الحق ظاهر فيه؛ لأنّه إذا جاز تقديم الحال على الفعل والعامل فيها، وتقديم المفعول على الفعل العامل فيه، فما المانع من تقديم التمييز هنا وهو مشابه للحال والمفعول في أنَّ كل واحد هو فضلة منصوب، أضف إلى ذلك كثرة الشواهد المسموعة. وهذا يكفي لبيان تهافت مذهبمن منع في هذه المسألة.

وفي مسألة أخرى تظهر فيها فلسفة التخريج جليَّة لمانعي الفصل بين المضا والمضاف إليه، ويرى المجوِّزون أنَّ العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها، قال الشاعر:

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبي مَزَادَهْ[3]

حيث فصل بين المضاف (زج) والمضاف إليه (أبي مزادة)، بالقلوص وهو مفعول، وليس بظرف ولا حرف خفض، والتقدير: زجَّ أبي مزادة القلوصَ. وبيان ذلك أن (زج) مصدر فعل يتعدى إلى المفعول به، فهو يعمل عمل الفعل المتعدي، يرفع فاعلاً، وينصب مفعولاً، ففصل الشاعر بين المضاف والمضاف إليه.

قال ابن جني: "وفي البيت دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة – مع تمكُّنه من ترك ارتكابها – لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول"[4].وقال الآخر:

يُطِفْنَ بِحُوزِيِّ الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقِسِيِّ الكَنَائِنِ[5]

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (القسي) الذي هو مفعول المصدر، والتقدير: مِنْ قرعِ الكنائن القسي. وقال الآخر:

فَأَصْبَحتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا كأَنَّ قَفْرَاً رُسُومَهَا قلَّما [6]

فصل بين المضاف الذي هو (بعد) والمضاف إليه وهو (بهجتها) بالفعل الماضي (خطَّ)، والتقدير: فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأن قلما خط رسومها.

وقوله:

(1) المصدر نفسه، ج2، ص390.
(2) سورة القمر، الآية (12).
(3) من شواهد الصبان 427/2، ائتلاف النصرة 52، وقائله مجهول، ولا يعرف له سوابق أو لواحق، وززجتها: طعنتها بالرمح، والمزجة بكسر الميم رمح قصير كالمزراق، ويروى (فزخختها) من الزخ وهو الدفع والقلوص: الشابة من النوق، وأبو مزادة: كنية رجل. انظر: حاشية الصبان، 417/2.
(4) انظر: الانتصاف من الإنصاف، ج2، ص428.
(5) للطرماح بن حكيم، وقد أنشده ابن منظور في (حوز) وهو في وصف بقر الوحش، ويطفن: أي يدرن، والحوزي: المتوِّحد المنفرد، أراد به فحل البقر الوحشي، والمراتع: جمع مرتع وهو مكان الرتع، يريد أنَّه منفرد بهذه الأماكن يرتع فيها ما شاء، ولم يُرع بالمجهول:أي لم يخف، والقرع: الضرب، والقسي: جمع قوس، والكنائن: جمع كِنانة، وهي جراب توضع فيه السهام. انظر: شرح التسهيل 277/3.
(6) أنشده ابن منظور في (خطط) ولم يعزه، ولذي الرمة في معجم الشواهد 96/7، يصف فيه الديار بالخلاء وارتحال الأنيس وذهاب المعالم.

تَمُرُّ عَلَى ما تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلائِلَ عَبْدُ القَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا[1]

ففصل بين المضاف وهو (غلائل) والمضاف إليه وهو (صدورها) بالفاعل وهو قوله (عبد القيس) والجار والمجرور (منها) والتقدير: شَفَتْ غلائل صدورها عبد القيس منها. وحكى الكسائي عن العرب: هذا غُلامُ واللهِ زيدٍ. وحكى أبو عبيدة أنَّه سمع بعض العرب يقول: إنَّ الشاة لتجتر فتسمع صوت واللهِ رَبِّها[2] وزاد صاحب الكافية الفصل بـ(إمَّا) كقول تأبَّط شراً:

هُمَا خُطَّتَا إمَّا إسَارٌ وَمِنَّةٌ وإمَّا دَمٍ والقَتْلُ بالْحُرِّ أجْدَرُ[3]

ففصل بـ(إما) بين المضاف وهو (خطتا) والمضاف إليه وهو (إسار) وممَّا يويِّد تلك الشواهد ما ورد في قراءة ابن عامر في قوله تعالى: (قتل أولادهم شركاؤهم) [4] بنصب (أولادَهم)وجر (شركائهم) والمعنى: قَتْلُ شركائِهم أولادَهُمْ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه، بالمفعول به.[5]وقرأ عبد الرحمن السلمي برفع (شركاؤهم) قال ابن جني: "يحتمل رفع شركاء تأويلين:

أحدهما: أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر دلَّ عليه قول: (زين) كأنه لما قال: زُين لكثير من المشركين قتل أولادهم: قيل: من زيَّنه لهم؟ فقيل: زيَّنه لهم شركاؤهم، فارتفع (الشركاء) بفعل مضمر دلَّ عليه (زين).

والثاني: أجازه قُطْرُب وهو أنْ يكون الشركاء ارتفعوا في صلة المصدر الذي هو القتل بفعلهم وكأنه، وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين أنْ قَتَل شركاؤهم أولادهم"[6].

أمَّا المانعون فلا يجوِّزون ذلك؛ لأنهم يروْن أنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد؛ فلا يجوز أنْ يُفْصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر، كقول عمرو بن قَمِيئَة:

لَمَّا رأتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ للهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لَامَهَا[7]

ففصل بين المضاف قوله (در) والمضاف إليه وهو الاسم الموصول (من لامها) بالظرف، والتقدير: لله درُّ من لامها اليوم.

وقال أبو حَيَّةَ النُّمَيْرِيُّ:

كَمَا خُطَّ الكِتابُ بِكَفٍّ يَوْماً يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أوْ يُزِيلُ[8]

ففصل بالظرف، وهو (يوماً) بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن التقدير: بكفٍّ يهودي يوما.

وقال ذو الرّمة:

كَأنَّ أصْوَاتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بِنَا أوَاخِرِ الْمَيْسِ أصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ[1]

---

(1) قائله مجهول، وشرحه البغدادي في الخزانة 250/5، وذكر أنَّ ابن السيد أنشده في أبيات المعاني عن الأخفش وهو من شواهد التسهيل 274/3، والإنصاف 428/2، وتمر: من المرور، وتستمر: من الاستمرار، والغلائل: جمع غليل وهو الضغن، وشفاء الضغن: يراد به ذهابه واقتلاعه من الصدور.

(2) انظر: حاشية الصبان، ج2، ص418.

(3) من شواهد الصبان 418/2، ومغنى اللبيب 501/6، وأصله خطتان حذفت النون للإضافة، والإسار بالكسر: الأسر. والتقدير: خطتا أسر، والمعنى: ليس لي إلا واحدة من خصلتين على زعمكم إما أسر والتزام منكم إن رأيتم العفو وإما قتل وهو بالحر أجدر مما يكسبه الذل. فهاتان الخصلتان هما اللتان أشار إليهما بقوله هما. انظر: مغنى اللبيب 501/6.

(4) سورة الأنعام، الآية (137).

(5) انظر: الحجة للقراء السبعة، ج3، ص411.

(6) انظر: المحتسب، ج1، ص230.

(7) هو صاحب امرؤ القيس في رحلته إلى بلاد الروم، وساتيدما: جبل بعينه قيل لا يمر عليه يوم من الزمان لا يسفك فيه دم فسمي ساتيدما، واستعبرت: بكت من وحشة الغربة، يصف امرأة أنها مرَّت بهذا الجبل فذكرت به بلادها فبكت، فقال: لله در اليوم من لامها على بكائها وأشواقها، يتعجَّب من شأن لائمها وينكر عليه فعله؛ لأنها عنده قد بكت بحق فلا محل للومها، وهو من شواهد سيبويه 878/1 وشرح المفصل 20/3، والإنصاف 432/2. انظر: هذه المصادر.

(8) من شواهد سيبويه 179/1، وابن عقيل 83/2، والإنصاف 432/2، شبه رسوم الدار بالكتاب في وقتها أو في الاستدلال بها، وخصَّ اليهود لأنهم أهل كتاب، وجعله يقارب بين كتابه ويفرق، تمثيلاً لتلك الآثار يتقارب بعضها ويتباعد البعض.

ففصل بالجار والمجرور وهو قوله (من إيغالهن) بين المضاف والمضاف إليه، وهو أصوات أواخر الميس.

قال المحقق محمد محي الدين: التقدير في البيت: كأنَّ أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا[2].

وقالت دُرْنا بنت عَبْعَبة:

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ أَخَالَهُ إِذَا خَافَ يَوْماً نَبْوَةً فَدَعاهُمَا[3]

ففصل بين المضاف وهو القول (أخوا) والمضاف إليه وهو الاسم الموصول (من) بالمجرور وهو (من الحرب) والتقدير: هما أخوا من لا أخا له في الحرب.

والذي دفعهم لتحويز الفصل بالظرف وحرف الجر؛ لأن الظرف وحرف الجر يُتَّسَع فيهما ما لا يُتَّسع في غيرهما، (فنفينا ما سواهما على مقتضى الأصل)[4].

وخرَّجوا ما اسْتُشْهِد به، قائلين: "إنَّ ما أُنشد مع قلته وشذوذه لا يُعْرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به، وما حُكِي عن الكسائي وأبي عبيدة إنَّما جاز مع اليمين؛ لأنهم يدخلونها في كلامهم للتوكيد، ولهذا يسمونها إذا وقعت في مثل هذا الموقع لغواً، لزيادتها في الكلام، ووقوعها في غير موقعها"[5]. أمَّا قراءة ابن عامر: (قتل أولادهم شركاؤهم) [6] بنصب (أولادهم)، وجر (شركائهم) فقد كثر جدال البصريين حول صحتها. قال النحاس وابن الأنباري: (هذه القراءة محمولة على وهم القارئ بها، إذ لو كانت صحيحة لكان كلام من احتج بها أفصح الكلام، وإنما دعا ابن عامر إلى القراءة بها ما رآه في بعض مصاحف الشام (شركائهم) بالياء، وهو متوجَّه مع خفض (أولادهم) فوجَّه إثبات الياء في (شركائهم) مجروراً على أنَّه بدل من (أولادهم)؛ لأن أولاد الناس شركاء آبائهم في النسب والميراث وسائر الأحوال، وهذه هي قراءة أهل الشام)[7].وينكر الفرَّاء القراءة قائلاً: "إنها ليست بشيء، وأنَّ قول الشاعر: زج القلوص أبي مزادة، لا يوجد له مثيل في العربية"[8].

ويقول القيسي: "ومن قرأ هذه القراءة، ونصب الأولاد، وخفض الشركاء، فهي قراءة بعيدة"[9]. ويقول العكبري: (وقد فصل بينهما بالمفعول، وهو بعيد وإنما يجيء في ضرورة الشعر)[10]. ويقول الرازي: (أما وجه قراءة ابن عامر فالتقدير: زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم، إلَّا أنه فصل بالمضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وهو الأولاد، وهو مكروه في الشعر في قوله: فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزادة.

وإذا كان مستكرهاً في الشعر فكيف في القرآن، الذي هو معجز في الفصاحة؟ والذي حمل ابن عامر على القراءة أنَّه في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء)[11].

ولعل ما قاله الرَّازي فيه أثر من كلام الزمخشري الذي قال: (وأمَّا قراءة ابن عامرن فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً، فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسب نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أنْ

(1) الإيغال: الإبعاد، تقول: أوغل في الأرض إذا أبعد فيها، يعني الإبل، و(من) للتعليل، والأواخر: جمع آخرة الرحل وهي العود في آخره يستند إليه الراكب، والميس: شجر تتخذ منه الرحال والأقتاب، والفراريج: جمع فروج، وهي صغار الدجاج، ويروى (إنقاض الفراريج) أي تصويتها، وذلك من شدة السير. انظر: الانتصاف من الإنصاف 432/2.

(2) انظر: الانتصاف من الإنصاف، ج2، ص434.

(3) من شواهد شرح المفصل 22/3، الإنصاف 334/2، ائتلاف النصرة 53، ترثي أخويها تقول: كانا ينصران من لا ناصر له من القوم إذا خشي نبوة من نبوات الدهر، وقد اختلف الرواة في تسميتها فسماها أبو تمام في الحماسة عَمْرة الخثعمية، وروى التبريزي عن أبي رياش أن الصواب درما بنت سيار الجحدرية. انظر: المصادر نفسها 22/30، 334/2، 53.

(4) انظر: ائتلاف النصرة، ص53.

(5) انظر: الإنصاف 434/2، ائتلاف النصرة 54.

(6) سورة الأنعام، الآية (137).

(7) ائتلاف النصرة، ص54.

(8) انظر: معاني القرآن، ج1، ص358.

(9) انظر: مشكل إعراب القرآن، للقيسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 272.

(10) انظر: املاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، للعكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص262.

(11) انظر: الخلاف النحوي في ضوء النظر البلاغي، ص98، نقلاً عن التفسير الكبير للرازي 227/13.

رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء[1]. أمَّا ابن مالك فقد ذهب إلى أنَّ قراءة ابن عامر للآية الكريمة أقوى دليل على جواز الفصل؛ لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوَّة إلى موثوق بعربيته، قبل العلم بأنَّه من كبار التابعين، ومن الذين يُقْتدى بهم في الفصاحة، كما يُقْتدى بِمَن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن، ويكفيه شاهداً على ما وصفته به، أنَّ أحد شيوخه الذين عوَّل عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه، وتجويز ما قرأ به في قياس النحوي قوي، وذلك أنَّها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل، فحسَّن ذلك ثلاثة أمور:

أحدها: كون الفاصل فضلة فإن بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدَّر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدَّر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه، لاقتضى القياس استعماله[2].

وقد أنكر أبو حيَّان على الزمخشري أشد الإنكار ما قاله بتغليط أحد حملة كتاب الله تعالى، وسوء ظنّه بالقرَّاء الأئمة الذين تخيرتهم الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، واعتمد المسلمون على نقلهم وضبطهم وديانتهم، إذ معتقد الحق في جميع الحروف السبعية أنها متواترة جملة وتفصيلاً، وأنَّ ما قرأ به ابن عامر انتقل إليه خلفاً عن سلف عن أفصح العرب سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم – وقد كان موجوداً قبل وجود اللحن، فقد قرأ على عثمان بن عفان، ونصر بن عاصم أحد أئمة النحو، وهو ممن أخذ علم النحو عن أبي الأسود الدؤلي مستنبط علم النحو، حتى إننا لو تنزلنا مع من يعتقد اطراد الأقيسة النحوية فإن قراءة ابن عامر لا تخالف ذلك، ولا يمنعها قياس؛ لأنَّ المصدر مقدر بالفعل، وبهذا التقدير عمل عمله وصحَّ فيه إيلاؤه الفعل أو الفاعل، وأن يفصل بينه وبين ما أضيف إليه، فضلاً عن أن ما ينبغي أن يكون غرضاً هو تصحيح القواعد العربية بالقراءة، وليس تصحيح القراءة بقواعد العربية[3]. فالقرآن الكريم حجة من العربية بقراءاته المتواترة وغير المتواترة، كما هو حجة في الشريعة، فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأناً عن أوثق ما نُقِل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها، وقد أجمع العلماء على أنّ نقل اللغة يكتفي فيه برواية الآحاد[4].

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء يبدو لنا أنَّ المرتضى ما ذهب إليه المجوِّزون من جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّ التراكيب التي ذُكرت من هذا الضرب فصيحة، وفي مقدِّمتها القرآن الكريم ولا سبيل لرد قراءة ابن عامر في الآية الكريمة؛ لأنَّه من أحد القراء ووضحنا مكانته وتلمذته على عثمان ابن عفان رضي الله عنه، ويؤيِّد الكوفيين ما جاء عن العرب من أشعار كثيرة التي لا يمكن ردها بدعوى التكلُّف أو الضرورة.

وتظهر هذه الفلسفة بوضوح في تخريج شواهد ورد فيها العطف على الضمير المخفوض،

منها قوله:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[5]

عطف (الأيام) بالواو على الضمير المتصل محلاً بالباء في قوله (بك) من غير أنْ يعيد مع المعطوف العامل في المعطوف عليه، والتقدير: بك وبالأيام.

وقال الآخر:

أَكُرُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أُبَالِي أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا[1]

(1) انظر: الكشاف، ج2، ص54.
(2) انظر: شرح التسهيل، ج3، ص277.
(3) انظر: البحر المحيط، ج4، ص229.
(4) انظر: دراسات لأسلوب القرآن – عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، ج1، ص1.
(5) قال ابن يعيش: من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها، وهو من شواهد شرح المفصل 78/3، وحاشية الصبان 17/3، وابن عقيل 240/2، وقرّبت: أخذت وشرعت، والمعنى: إنَّ هجاءك الناس وشتمهم لمن عجائب الدهر، وقد كثرت هذه الأعمال منك حتى صارت لا يُتعجَّب منها. انظر: حاشية الصبان 170/3.

فعطف (سواها) بأم على الضمير في (فيها) والتقدير: أم في سواها.

وقال الآخر:

تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا وَمَا بَيْنَها والْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ[2]

فالكعب مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في (بينها) والتقدير: وما بينها وبين الكعب غوط نفانف.

وقال الآخر:

هَلَّا سأَلْتَ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمُ وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّواءِ المُحْرِقِ[3]

فـ(أبي نعيم) خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (عنهم).

وحكى قُطْرب عن العرب: ما فيها غيرِهِ وفرسِه[4]. بخفض (فرس) عطفاً على الهاء في غيره. فالشواهد السالفة تدلُّ على جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة العامل في المعطوف عليه وهو حرف الجر.

أمَّا المانعونن فلا يجيزون العطف على الضمير المخفوض إلَّا بإعادة الخافض مع المعطوف، وحجّتهم أنّ الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور – والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار، ولم ينفصل عنه، ولهذا لا يكون إلَّا متصلاً، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب – فكأنَّك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعَطْفُ الاسم على الحرف لا يجوز. ويرون أنَّ الضمير المخفوض عِوض عن التنوين، فينبغي إلَّا يجوز العطف عليه كالتنوين[5].

ثم يذهبون إلى تخريج جميع شواهد الشعر بأنه لا حجة فيه؛ لانَّ (الأيام) في قوله: وما بك والأيام، مجرور على القسم لا بالعطف على الكاف، وكذلك قوله: وما بينها والكعب، فـ(الكعب) مجرور على تكرر بين مرة أخرى، فكأنه قال: وما بينها وبين الكعب، وقالوا أيضاً إنه محمول على الشذوذ[6]. وقد وافق يونس المجوِّزين في هذه المسألة وحكم بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة العامل في المعطوف عليه، وكذلك ابن مالك الذي يقول:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِماً قَدْ جُعِلَا[7]

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِماً إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ والنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

أي جعل الجمهور إعادة الخافض – إذا عُطِف على ضمير الخفض لازماً، ولا أقول به؛ لورود السماع: نثراً، ونظماً. ورجَّح الشرجي قول المجوزين كذلك وقال: (إنَّ حجّة المانعين ضعيفة مُنْتقضة)[8]. ويبدو لنا أنَّ العطف على الضمير المخفوض تدعِّمه

(1) للعباس بن مرداس في خزانة الأدب 238/2، وأكر: أرجع، يريد أنّه يقدم ولا يفر، والكتيبة: الجماعة من الجيش، والحتف: الموت. وفي البيت شاهد آخر للكوفيين على أنَّ (سوى) تخرج عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل؛ وذلك أنهم أعربوا (سوى) معطوفاً على الضمير المجرور محلاً بـ(في) في قوله (أفيها). ولكن البصريين يرْون أن (سوى) منصوبة على الظرفية.

(2) لمسكين الدرامي، ويروى (نتائف) مكان (نفانف) وهن من شواهد ابن يعيش 78/3، والصبان 17/3، والإنصاف 465/2، والسواري: جمع سارية وهي الاسطوانة، شبه أنفسهم بالسواري لطول أجسامهم، والكعب يروى مكانه (الأرض)، والغوط: جمع غائط وهو المطمئن من الأرض، ونفانف: جمع نفنف وهو الهواء بين الشيئين.

(3) قائله: مجهول، انظر: معجم الشواهد 220/5. وذو جماجم: أصله بضم أوله، وقد يقال بفتحه، قال ياقوت: جماجم بالضم وقد يقال بالفتح، ويوم الجماجم: من وقائع العرب، والمعروف وقعة دير الجماجم، وكانت بين الحجاج وابن الأشعث بالعراق، وقيل: سمي بذلك لأنه بني من جماجم القتلى لكثرة من قُتل به، وقيل سمي بذلك لأن الأقداح التي تصنع من الخشب كانت تصنع به، والقدح يسمى جمجمة إذا كان من خشب. انظر: الانتصاف من الإنصاف 466/2.

(4) انظر: حاشية الصبان، ج3، ص171.

(5) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص232، وائتلاف النصرة 62.

(6) انظر: حاشية الصبان، ج3، ص170.

(7) انظر: شرح ابن عقيل، ج2، 239.

(8) انظر: ائتلاف النصرة، ص63.

شواهد القرآن مثل قوله تعالى: (الذي تساءلون به والأرحام) [1] بجر (الأرحام) عطفاً على الضمير المخفوض وهو (الهاء) في (به) وهي قراءة أحد القراء السبعة وهو حمزة الزيات[2].ذلك[3]. وحتى القرآن الكريم لم يفلت من وطأة تخريجهم،وقالوا لا حجَّة في الآية من وجهين:

أحدهما: أنَّ قوله (الأرحام) ليس مجروراً بالعطف على الضمير المخفوض، وإنَّما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم قوله: (إن الله كان عليكم رقيبا)[4].

والوجه الثاني: أنه قوله (الأرحام) مجرور بياء مقدّرة غير الملفوظ بها، وتقديره: وبالأرحام، فحذفت لدلالة الأولى عليها[5] وقالوا كذلك: إنّ قراءة الجر في الآية (تساءلون به والأرحام) من القارئ تنبيهاً على أصولهم لأنه كوفي[6].وذهبوا إلى أبعد من ذلك إذ يقول المبرد: (لا تحل القراءة بها)[7]. وهذا غريب؛ لأنَّ هذه القراءة قرأ بها واحد من السبعة وهو حمزة، وقرأ بها جماعة من غير السبعة كابن مسعود، وابن عباس، وإبراهيم النخعي، والأعمش، والحسن البصري، وقتادة، ومجاهد،كل هذا واضح غاية الوضوح في الدلالة على صحة العطف على الضمير المخفوض دون إعادة حرف الخفض؛ لأنَّ ما استشهد به الكوفيون من التنزيل، والشعر، والنثر الوارد عن العرب يؤيّد صحة العطف على الضمير المخفوض دون إعادة حرف الخفض.

الخاتمة:

تناول هذا البحث تخريجات النحاة الفلسفية لما خالف أقيستهم من الشواهد الشعرية. فوضح جلياً أنَّ النحاة خرَّجوا كثيراً من الشواهد عن معناها الذي قصده قائلوها إلى معانٍ خفيَّة تظهر فيها الفلسفة والتمحُّل وذلك حتى تتسق قواعدهم التي قعَّدوا عليها نحوهم ممَّا يدل على أنَّ الاستقراء عندهم كان ناقصاً؛ لأنَّهم خرَّجوا كثيراً ممَّا شاع من الكلام العربي الفصيح، وأسرفوا في ذلك حتى حكموا بشذوذ وضعف بعض القراءات المتواترة كل ذلك؛لأنَّها خالفت أقيستهم التي وضعوها.ويمكن القول أنَّ البحث توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- ردَّ النُّحاة كثيراً من شواهد الشعر، رغم اعترافهم بفصاحلة قائليها،ممَّا حَدا بهم إلى تخريجات بعيدة يخالفها الظاهر، ولم يقصد معناها القائل؛ وذلك لأنَّها لم تُساير أقيستهم المرسومة.
2- جَنَحَ النُّحاةُ إلى الفلسفة والمنطق دفاعاً عن مذهبهم النَّحوي، وهذا لا يتناسب مع الدَّرس النحوي.
3- وقع كثير من النُّحاة في الاضطراب عنما استشهدوا بشعر مجهول قائله، ورفضوا شعراً معروفاً قائله؛ لمخالفته قاعدتهم التي وضعوها.
4- بنى كثير من النُّحاة قواعدهم على استقراء ناقص عندما عزلوا نصوصاً فصيحة بالتخريج والتغليط أو بتهمة الشذوذ' ولا سيَّما بعض القراءات القرنية صحيحة السَّند.

المصادر والمراجع

(1) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة – عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجى الزبيدي، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب، ط1407هـ – 1987م.
(2) ارتشاف الضرب من لسان العرب – أبو حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجى – القاهرة، ط1، 1418هـ – 1998م.

(1) سورة النساء، الآية (1).
(2) انظر: الحجة للقراء السبعة، ج3، ص121، وقرأ بها ابن عباس، والحسن البصري، وإبراهيم النخعي، وقتادة والأعمش.
(3) انظر: حاشية الصبان، 169/3 وما بعدها، والتصريح 151/2، والإنصاف 463/2.
(4) سورة النساء، الآية 1.
(5) انظر: شرح المفصل، ج3، ص78.
(6) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص433.
(7) انظر: شرح المفصل، ج3، ص78.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف – كمال الدين أبو البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت 1474هـ – 1987م.
(4) البحر المحيط – محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، ط2 1403هـ – 1983م.
(5) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين – أبو البقاء العكبرى، تحقيق عبد الرحمن السليمان العثيمين، جامعة أم القرى – 1396هـ – 1976م.
(6) التصريح على التوضيح – خالد عبد الله الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط1 1421هـ – 2000م.
(7) تهذيب معانى القرآن وإعرابه – الزجاج، تخريج عرفان سليم العشا حسونه، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط1 1427هـ– 2006م.
(8) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر 1424هـ – 2003م.
(9) خزانة الأدب ولباب لسان العرب – عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط3 1416هـ – 1996م.
(10) الخصائص – أبو الفتح عثمان بن جنى، تحقيق محمد على النجار، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1406هـ – 1986م.
(11) الخلاف النحوى في المنصوبات – منصور خالد محمد على الوليدي –دارالكتاب العلمي، عمان – الأردن، ط1 2006م.
(12) دراسات في العربية وتاريخها – محمد الخضر حسين، د.ت.
(13) دراسات في نظرية النحو وتطبيقاتها – صاحب أبو جناح، دار الفكر – الأردن، ط1 1419هـ – 1998م.
(14) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف محمد محي الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط2، د.ت.
(15) شرح المفصل – موفق الدين بن يعيش بن على بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية – القاهرة، د.ت.
(16) الكتاب – أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط3 1408هـ – 1988م.
(17) اللباب في علل البناء والإعراب – أبو البقاء العكبرى، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ط1 1416هـ – 1995م.
(18) لسان العرب – جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ابن منظور، طبعة مصورة من بولاق، الدار المصرية، د.ت.
(19) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها – أبو الفتح عثمان بن جنى، تحقيق على النجدي ناصف، وعبد الحكيم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة 1415هـ 1994م.
(20) مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي محمود موسى حمدان، ط1 1422هـ – 2001م.
(21) المساعد على تسهيل الفوائد – بهاء الدين بن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط2 1422هـ 2001م.
(22) المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية – إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1417هـ – 1996م.
(23) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب – ابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد العال محمد الخطيب، الكويت، ط1 1421هـ –2000م.
(24) المقتضب– أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1415هـ–1994م.
(25) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1395هـ – 1975م.